في فهم رأسمالية الدولة: محاولة نقدية لنمط الإنتاج المُتخيل و بنية الاقتصاد المحاصر

Towards Understanding the State Capitalism: a Critical Essays on the Fictitious-Production and the structure of Besieged Economy

بوزبرة محمد[1]،

[1] طالب دكتوراه وعضو في مخبر الامن القومي الجزائري: تحديات ورهانات.
قسم العلوم السياسية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر.
m.bouzebra@univ-dbkm.dz.

تاريخ الإرسال: 2020/02/27 تاريخ القبول:30/ 2020/08 تاريخ النشر: 28/ 2021/05

ملخص:

لقد كان مطلوبنا من خلال هذا المقال ان نعيد النظر في الراتوب المفاهيمي للبيئة الدولية التي يحيك طبيعتها نسق السديم من خلال تلك القيم الأداتية والأساسية المحددة للمعنى وقواعد اللعبة التي يحملها الفاعل الدولي. فالدولة لم ينتفي وجودها في التحليل السياسي، هاته الاطروحة المتداعية لم تكن ذات حقيقة موضوعية بل تمثل ممارسة لمنطقية مركزية لتصور العالم. دور الدول وحدودها التدخلية تعزز من خلال التكيف مع بيئة متوترة باعتباطية سياسة الهيمنة المعولمة. يعزز هذا المقال افتراضنا، أولا، بان سلوك الدول الطفيلية قائم على الاستغلال الاستراتيجي للسوق المحلية، فهو ما يمنحنا فهما عاما لما تكونه هاته البيئة. سيكون منفذ هاته الدراسة اذن، رصد قوامة رأسمالية الدولة التي تسعى فيها الزمر الوطنية لتعزيز الوفرة الاقتصادية، بتجميع الموارد المتاحة عبر الإنتاج المتخيل، هذا سيحقق لها القدرة على البقاء السياسي في بيئتها المحددة جغرافيا، او التموقع داخل النظام الدولي. ثانيا، ننتقل الى الجزائر كاطار امبيريقي يوضح محتوى هاته الهيمنة الطفيلية والمتحجبة على السوق الوطنية،

التي يسعى فيها التابع الى توطين السلع الخارجية، بمنحها توصيفا وطنيا، يدفع ذلك الى وضعية توهمية للمستهلك المحلي، مثبتة بان السلعة هي انتاج وطني

كلمات مفتاحية: نمط الإنتاج المتخيل، رأسمالية الدولة، نسق السديم، الهيمنة العالمية.

Abstract:

This paper seeks the necessity to reexamine the conceptual schemes that reflect the structure of the international environment. Which nature of the chaotic order, form instrumentals and fundamentals values of meaning and rules of the game. Which carried out by international agents. Yet, the end of the state forms a dead hypothesis in political analyses. As we argued throughout this paper, it was quite odd in the sense that, it was not a fact, but a logocentric representation of world-views. First, we have to take into consideration the consequences of contingencies caused by global political hegemony. To shed the light to different strategies of the parasite state feeding on the local market and by different strategies of political intervention. This powerlessness behavior affects our understanding of the milieu. Hence, a turning point to state capitalism. unfolding the strategies regime of political survival, within their geographical limitation, or in the international sphere. Depending on the economic growth of the Fictitious production, and the market as a reserved domain. second, taking Algeria as an empirical case. will clarify our argument about the parasitic tactics to invade the local market by the domestication of the foreign product. It

reflects the illusionary condition of the society by the preference of the national product.
Keywords: *Fictitious-Production, State capitalism, chaotic order, Global Political Hegemony.*

1- المؤلف المرسل: بوزبرة محمد، **الإيميل:** m.bouzebra@univ-dbkm.dz.

مقدمة :

ان كيفية تناول مدى تأثير سياسات الدولة الجزائرية في بيئتها الخارجية، تجعلنا دوما في حالة المقاومة الفيزيولوجية لهذا النمط من التفكير، انه أحدى تمظهرات العطالة التفكيرية للأنطولوجية السياسة المتعلقة بموقع النحن. هناك تراكمات اعتقد انها ذات أولوية بحثية، وهي إعادة النظر في التلقين، الذي يعاني السلب التفكيري لعلم السياسة، فلا يجعله سوى علم تخومي مرتكس لا يفك، ولعلها نتيجة لدواعي انسحابية الفكر من مواجهة السلطة القائمة اخذ منحى المعضلة المرتبطة إيديولوجيا بالغير، ولو انه ليس ما نحاول تبيانه. ان الامر في نظري يتعلق بجدوى إيجاد علم سياسة يهتم بالإنسان المغاربي لكن ذلك لا يقصيه ويميزه في نضاله الاجتماعي للتواجد، وإزالة الفوارق الاقتصادية والثقافية والمجتمعية عن باقي الشعوب المقهورة، ان علم السياسة في التخوم هو علم نضالي.

الحق ان، قراءة المهدي عامل في تنظيره للتاريخ الاخر او جدوى الاهتمام بالتاريخ الاخر[1]، كانت موفقة الى الحد الذي يجعل منها اقترابا لدراسة التمرحلات التاريخية للمجتمعات العربية وتشكلاته السوسيو-اقتصادية، صحيح انه يحوم حول مفهوم الطائفية، كنتاج لأزمة بنيوية لعلاقة التخلف بالتبعية، كمثال على تشظي المجتمعي التي هي ذات حقيقة موضوعية سوسيو-اقتصادية. لكن في تعريجه على عملية التشكل البنيوي للمجتمعات الكولونيالية جوهري من اجل فهم مدى التمايز بين الشكل التمرحلي التاريخي للغرب الرأسمالي، وباقي التشكيلات الاجتماعية التي هي خارج نطاقه[2]. هذا لأن، عملية انتقال البنية الاجتماعية التي هي ذاتها في حركة صيرورة، من الاقطاع الى الرأسمالية وفق التمرحلات التاريخية الغربية لم تكن بتلك الصورة ذاتها بالنسبة للمجتمعات الكولونيالية، فنمط الإنتاج الكولونيالي هو بمثابة اقحام هاته المجتمعات المتأخرة

–التي كانت وفق الاستشراق الماركسي حسب تعبير ادوارد سعيد انها ذات استبداد شرقي- عن التمرحل التاريخي الغربي داخل حركته التاريخية، أي داخل الانتقال الرأسمالي الى الإمبريالية، بإمداد هاته المجتمعات بتلك الشروط الموضوعية لعملية الانتقال والتي هي في مجملها ذات التغيرات المشوهة[3]. هذا ما جعل التصورات المتسرعة التي كانت ذات غايات الانخراط في التوجه العالمي الممانع، تعاني من فقدان القاعدة النظرية الثورية، لتبني الاطروحة البروليتارية والثورة الاشتراكية وفق السياق التاريخي الغربي، والتي حتى وان كانت تدعي انها مبررة الا انها شوهة النظرية الماركسية-اللينينية، هاته الممارسة النظرية لتوطين التنظير الماركسي واسقاطه على الواقع المحلي الجزائري، هو ما فصل النظرية عن محتوى الفعل السياسي، التي ينتقدها Pierre Bourdieu بشدة وصفا إياها بانها ثورة داخل ثورة[4]. لان مفهوم الثورة مختلف تماما عن مفهوم الحرب، للثورة منطق من داخل النظام الرأسمالي والذي لم يستتب ابدا في الحالة الجزائرية، بخلاف الحرب التي هي الصورة الأكثر وضوحا للخلفيات الثقافية بامتياز. برغم من ذلك الجدل المستديم، الا انه، في عموم الماركسية لم تتطرق فعليا وبصفة متفردة لإشكالية المجتمعات المابعد كولونيالية او عصر ما بعد التصنيع الرأسمالي مثل ما تصف ذلكSpivak[5]. اريد ان افرق أولا بين بناء الدولة و الذي يتعلق بقدر الريجيم السياسي على تقوية وجوده عن طريق التوطيد المؤسساتي و النفاد العميق داخل التكوين الاجتماعي للتجول الدولة من التجريد الى التجسيد المادي، الى الة للقمع. بخلاف مضمون تشكيل الدولة، فتفكير بالدولة، هكذا يتعلق بأبعاد معقدة تاريخية و ثقافية، تكون المحددة للبيئة وكقياس لمدى تاثيرالخلفية الاجتماعية في تمثل الدولة، أو في عملية انتاج صيغة فريدة للدولة، هكذا فنحن سنعتبر ان هناك ذهنية للدولة بتعبيرPierre Bourdieu او دماغ دولتي كما يمثل ذلك Émile Durkheim يفكر و يتحكم بالجسد الاجتماعي. يدفعنا ذلك لطرح الإشكالية في

صيغتها التالية: **هل الدولة هي حقل امتداد لتشنج داخلي يدفع الزمرة الحاكمة لتبني استراتيجيات السوق للتجميع الثروتي المتمركز لفرض استمراريات الهيمنة الداخلية وبتالي البقاء السياسي؟.**

1. المفك الأول: افول الدولة أم خصخصة الدولة: نحو نظرية سياسية لنمط الإنتاج الكولونيالي.

ان التأكيد على تراجع الدولة وافولها لا يمثل فعلا حقيقة موضوعية، حتى مع اجتياح دكتاتورية السوق النظام الدولي. اعتقد ان مقولة الافول بالرغم انها ذات خلفية ثيولوجية، فهي لم تحمل تصورا لما قد يتوقع حدوثه، لكن عن تمثل لما ينبغي ان تكون عليه البيئة الدولية التي كانت تحاول ان تؤسس لمفهمة معرفية لما تدعوه بزحزحة الدولة عن السوق. لكن سياسات الإخفاق التحليلية (كنهاية التاريخ والصدام الحضاري)، عبرت عن عودة الدولة كوحدة تحليلية، ببروز الحركات اليمينية الشعبوية في الولايات المتحدة والمجر، Brexit، The Visegrád Group، صعود الشعبويين في البرازيل. مهما يكن فالافتراضات عموما محددة بعقلية الممنوح، لان اليات الخطاب المهيمنة –وفق Foucault- هي ما تفرض نسقا معرفيا يؤدي بنا للتسليم بان هناك تغيرا جذريا في علاقات الدول وانتفائها. لقد كانت اطروحة النمط الانتاجي الكولونيالي[6] انموذج للوثبة بالنسبة للفهم السوسيوتاريخي والحدود الاقتصادية التي تفردت بها المجتمعات الماقبل كولونيالية (أنماط الإنتاجية الخراجية، او حتى تلك التي صمدت خلال الاستحواذات الكولونيالية كأنماط المخامسية والقايدية الجديرة بتمعن). على كل

حال، الامبريالية بوصفها التحول الجديد للرأسمالية والقوى الكولونيالية التقليدية، التي مهدت لاستراتيجيات جديدة لمعاودة تجسيد الكولونيالية بصفة جديدة ممثلة بصفة جلية بعملية الانتشار وربط الكولون بالمحلي. ليست العملية مقتصرة على القوى الكولونيالية التقليدية، بل الامر يتعداه الى القوى التي يعتبرها التصور الغربي انها صاعدة والتي تحتل مركزا حيويا عن طريق ربط السوق المحلية كمستهلك حتمي وكاقتصاديات مشوهة بمركز منتج تتبعه هاته الاقتصاديات الناشئة، عبر قاعدة التطور اللامتكافئ هذا ما ستفاض فيه بإسهاب هام سمير امين.

إشكالية المسلك الذي حول النخب الثورية المحلية الى وراثة الدولة والاستيلاء على فائض القيمة، يحيل ذلك مباشرة الى سؤال الشغيلة التي كان من أولوياتها تنظيم الإنتاج، لكن بعكس ما حاولت العديد من التعقيبات على تبرير المرحلة المزمنة التي وصلت اليها النضالات الاجتماعية في عالم الجنوب، التي وصلت فيها للحكم تحالفات بين مناضلي الحزب الطليعي والبريتوريا (قادة الجيش). ستكون الاشتراكية بذلك هي أساس رأسمالية الدولة فهي حالة حرجة في الانتقال من راس المال الكولونيالي الى التصور الاشتراكي للتسيير الاقتصادي. يجعلنا ذلك نتأمل مرحلتين في تطور رأسمالية الدولة. المرحلة التقليدية والتي كانت تقوم على تأميم وسائل الإنتاج الكولونيالية والتي تبنت خطا معاديا للكولونيالية، حفزها التحديث السياسي بتبني سياسات التصنيع. أما الشكل

الحديث، حاول التكيف مع الموجة بداية الثمانينات، كالانخراط في السوق الرأسمالية عبر شركات التنقيب والاستثمارات الاجنبية، وابرز سمة ميزة هاته الأنظمة المهجنة المديونية الخارجية. لكن يتعلق الامر أساس بالتمكين السياسي للرجيم السياسي، في قدرته على السيطرة على الة الدولة[7]، تحوير التوزيع الاجتماعي للقوة، وإعادة تنظيم الاقتصاد[8]. من المفترض ان يتحول فائض القيمة على شكل خدمات ومنح اجتماعية لتلبية حاجات اجتماعية، او ان يتم توزيعه توزيعا عادلا بين فئات المجتمع لسد ثغرات التفاوت الاجتماعي، مخافة ان نعود الى طبقية تتحول فيها الفئات التي استحوذت على الة الدولة لتكوين ارستقراطيات تتملك الدولة كمؤسسة خاصة، ما يقابل بتبرير يؤدي الى حرمان فئات واسعة في المجتمع من متطلبات العيش اليومي. ذلك التملك تعقبه حالة سلطوية لطبيعة النظام الهاجسية بعودة الثورة كنتيجة حتمية لزواله لأنه مرحلة مؤقتة في الارتقاء التاريخي للشيوعية، لهذا تفصل الاشتراكية الفعلية، عن اشتراكيات التي تقوم على شرعية القيادة الشعبية عبر الجهاز البيروقراطي للحزب *Apparatchiks*، وهيمنة الجيش، التي تعزز وجودها بالأيديولوجية الستالينية والثورة الثقافية الصينية للتأكيد على دور الدولة في تنظيم المجتمع وفق التصورات الايتيقية عن أشياء العالم التي تتبناها النخب السياسية. لأنها تضمن عبر التخطيط الذي تكلف بصوغه تشكلات الطبقة المهيمنة، اولئك الذين يدعون انهم متخصصون. عندما تتمكن الزمرة من التمركز حول أجهزة الدولة[9]

تتحول الى رأسمالية دولة، لا تتدخل فقط وانما هي أساس التسيير الاقتصادي، قاطعة بذلك صلتها بنضالها الطويل ضد الامبريالية ومتحالفة مع رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تحاصر اقتصادها، وترغمها على التناقض بين ما تؤمن به الفئات المجتمعية، وما يتم فرضه عليهم من الأعلى وفق قاعدة هندسية مجتمعية صارمة عبر أجهزة الدولة الأيديولوجية. ان النمط السلطوي للحيازة الذي يحاول ان يوحد بين التملك الاقتصادي والحكم السياسي يؤدي للتفاوت المجتمعي، مسخر بذلك أجهزة الدولة (الحرس البريتوري، أجهزة البروباغندا، بيروقراطية التسيير) للحماية عن طريق استعمار جواني للعالم المعيش للأفراد، كالإفساد السياسي، او ابتداع التناقضات المجتمعية، الذي حفر في ذهنية الجماعات التي تتصور قيما مشتتة عن ما تعنيه الدولة فعلا لهم. رأسمالية الدولة اذن هي حالة استمرت فيها ديكتاتورية البروليتارية وعززت من تحكمها في الة الدولة عن طريق نظام حكم قائم على تفضيل الاقراب و الاقران. ان النخبوية السياسية في رأسمالية الدولة تتمتع بتكيف اللازم للاستجابة مع حالة التوتر المجتمعية، فالريجيم السياسي يقابلها بحالات الاستباق الثورية، التي تكون عن طريق حركات اجتماعية محدودة عبر قطاعات متعينة ومتحكم بها، او نرجستها الجمعية، عن طريق تقنيات التلاعب اليومي عبر الميديا. لدى تظهر الاحتجاجات الاجتماعية و كأنها تعزز من تموقع النخب او تغيرها عبر العنف الرمزي.

هناك اعتقاد سائد، يتعلق بالأساس بتصور سمير امين في ان تهاوي النظام الرأسمالي ينطلق من الأطراف تدريجيا، لنغض طرفا عن هاته الافتراضة التي نعتبرها هنا أطروحة متهاوية الى حد بعيد، لكن ماذا لو تحولت تلك الأطراف ذاتها بعلاقات التضامن الحذرمع فواعل السوق العالمية الرأسمالية لاستغلال الأطراف مجددا؟، نؤكد على انه ينطلق من الأطراف لكن يعود اليه، في ان الدول التي تحقق هاته الانطلاقة لا تتبنى نظاما مغايرا في التسيير الاقتصادي. فلا يعني تبني الشيوعية كشعار انعكاسا اقتصادي صريح، بل هو استراتيجية تقوية للحزب على التكيف، بالانخراط في السوق الرأسمالية واستغلال الأطراف مجددا للصعود والمنافسة. لا نعلم فعلا اين هي المعجزة في حالة النمور او في الحالة الصينية؟. ان الأطراف لا تحقق الانتقال، كما هو الحالة بالنسبة للانتقال التاريخي من الفيودالية للبرجوازية لأنها دائما في حالة عجز مزمنة بفعل تبعيتها للمركز، الازمات المالية المتعددة لها دلالات عميقة في هاته الحالة الواهمة في ان هاته الأقطاب الجديدة يمكنها ان تتهرب من التبعية. الافتراض الذي سنقوم بتعزيزه فيما هو لاحق، يتضمن ان الأطراف لا يمكننها ان تغير النمط العام للإنتاج العالمي الا في حالة خلل عام، كوارث طبيعية او حرب عالمية تعيد هندسة الفواعل السائدة بتوزيعها جغرافيا بطريقة مغايرة و جذرية، أو في حالة مخالفة وهي ثورة عالمية لامحدودة جغرافيا وهذا امر مستبعد لقدرة الدولة الرأسمالية الاحتكارية للتدخل وحصر الاضطرابات،

سواءا عبر عسكرة العولمة أو عولمة المعتقد الرأسمالي بانه الشيء الوحيد الممكن للإنسانية (أطروحة نهاية التاريخ). ان نمط الإنتاج المتخيل هو تكتيك للتوسع الرأسمالي لا يتناقض فقط مع طبيعة العمل الاجتماعية في انها ذات طبيعة ظاهرة، لكن ببالغ الغموض يمكننا ان نكتشف كيف ان السياسات الأوروبية تفعل قاعدة الاستثناء لتلك القوانين التي تسري داخل مجالها العام، بالالتزامات القانونية اتجاه جمهور المستهلكين، كجودة السلع ومتطلبات السلع بالنسبة لآراء المستهلكين، الذي سيكون معدوما للجو السائد في الدول التي تتحكم فيها النخب السياسية والطغم المالية، فقواعد اللعب السياسية ليست بذلك الشكل الذي تتضامن فيها فواعل من داخل الدولة تؤثر على صوغ السياسات العامة وشكل التسييري للدولة. لكن ببالغ الارتياب يمكننا في ان نفسه ان نحدد محطات مهمة للتحليل، وهي سياسات الاجتياح التصنيعي التي كما اعتقد، تتهرب كما ذكرنا من أعباء قانونية والتزامات مجتمعية تدفعها، لاستعمار جديد موهم على انه استثمار لسلعة، تستقطب بفعل انها مصنعة محليا جمهورا وسعا ظنا منهم انها ميسورة بالنظر مع ما هو متاح في السوق الوطنية. تقوم الحملات الترويجية لوسائل الاعلام الإلكتروني بالأخص عن طريق نظام الاشهارات الذي يجذب الافراد عند تصفحهم لمواقع التواصل الاجتماعي مثلا كسلعة بلادي ومنتوج بلادي، او عند طريق قروض الاستمالة للموظفين من خلال نقاباتهم ذات الخدمة الاجتماعية، أو البنوك الملزمة في الاقتراض اقتناء منتوج من

منتوجات التوطين التصنيعي للسلعة الخارجية. ان طبيعة هاته السلعة لا تملك سوى الاسم، لكنها تتحكم بشكل و محددات والمدى الذي تبلغه هاته السلعة. اشكالية القيمة المضافة ستكون واضحة، لثمن السلعة المرتفع مقارنة بسلعة الاصلية في بلدها الام، سيكون هذا الأسلوب طبعا، اقل تكلفة بالنسبة للرأسمالي الطفيلي، لأن هاته العملية تحدد من خلال السياسي، سيتم بذلك توطين التصنيع في البلد المستضيف لهاته السلعة المستوردة، الذي سيكون في العادة متملكا لوسائل الإنتاج ومستغلا لقوى الإنتاج في الان نفسه، لأنه من جهة لا يملك سوى الاسم، و من جهة اكثر تعقيدا يدخل ضمن الدورة الإنتاجية و يستغل القيمة المضافة في انتاج السلعة. هناك معضلة أخرى في الصيغة الطفيلية وهي غياب علامة للمنتوج، هكذا سيكون منتوجا يحمل اسما مختلفا عن المنتوج في بلده الأصلي، ليس الامر متعلقا بتقليد تلك السلعة، لكن هي السلعة نفسها، صحيح انها في المتناول، لكن ماذا لو كانت هاته السلعة، هي السلعة الوحيدة ممكنة الاقتناء؟، ستحقق ذلك الاحتكار المزدوج برفع قيمة الجمركية على السلع المستوردة مما يضطر المستهلكين الى التوجه نحو تلك السلع التي يعتقد انها فعلا وطنية، والتي بالرغم ان المحلي مساهم في انتاج هاته السلعة الا انه لا يمكن الا ان يعبر عن اغترابه من خلال توطيد علاقة تبعيته لذلك النشاط المتخيل من الإنتاج.

هذا لان استراتيجيات المعاودة لاحتكار الثروة، يعيد لنا بدوره اكتشاف تكنيكيات التسيير المجتمعي للنخبوية السياسية، صحيح ان ماركس يفترض ان رأسمال يحتكر خارج نطاق الدولة، فالشكل الذي تحتكر فيه الدولة رأسمال هو ما قبل التاريخ، ضهور البرجوازية متعلق أساسا بنشوئية نوعية خارج سلطة الدولة، ان رأسمالية دولة هي تجسيد عميق للفجوة النظرية، فالبرجوازية الوطنية أو شبه البرجوازية تنشأ من خلال توسعاتها داخل المجتمع بتملك المؤسسات التي هي من تساهم في انشائها، و تخويل نوع من النبالة الموهبة لتسيير هاته القطاعات.

ان العلاقات الدولية عن طريق افتراضنا تؤسس لعلاقة حتمية بتبعية التبعية أي ان ليسا امرا مفروضا، بل وضعية استراتيجية للريجيم السياسي المحلي للتكيف مع الاختلالات الاجتماعية. وفق مفهوم تبعية التبعية، تسعى الدول التي تتمتع تاريخيا بذلك التميز التموضعي، كقوى متسيدة، لتعيد ترتيب البيئة الدولية المحفزة لوجود مهيمنين عليها، لطبيعتها الاعتباطية و اللانظامية، بان تصعد الدول بعلاقة معقدة مع دول أخرى مثلت تاريخيا احلافا لها وهي بذلك عبارة عن مراكز ثانوية، هي بدورها حافظت على علاقتها مع الدول الناشئة أو المستعمرات التقليدية. لكن مدى الغرابة يعتري الدراس للعلاقات الدولية، لتلك القوى الأوتاركية، التي احتوت الرأسمالية واستراتيجيتها التوسعية (الصين)، الا انها بمنتهى التناقض كسرت قاعدة المزاوجة بين السوق الحرة

والديمقراطية. هذا يعزز فعلا من افتراض ان الاقتصاد لابد ان يفهم على انه وسيلة للسياسي من اجل التسيد، عن طريق جمع الموارد المشتتة، أي شيء يضمن هذا التسيد حتى وان كان تناقضا مع تلك المبادئ التي طالما ترفعها امام الجمهور المحلي. هذا لان منطق الدولة يضفي طابعا شرعيا على كل التناقضات بانها مبررة، لتحقيق السيطرة على مجاله والتأثير الخارجي عبر سياسات الدولة التي عززها التوسع الاقتصادي.ان المتتبع للمسار الجنيني للدولة الجزائرية، يستطيع ان يعي تلك الاستراتيجيات المتعددة المتبعة للتكيف مع الوضع الخارجي الذي دعم الداخلي، وعزز البقاء السياسي للرجيم. صحيح، انه من التفرد، تلك الحالة التي وفق فيها الريجيم السياسي (صديق الجميع) في الموافقة تهجينينا بين الإيديولوجيات السائدة، وكذلك التعامل الرسمي مع الشركاء الدوليين (خاصة نظام الحصص 49/51) و التعامل الغير رسمي مع الشركاء المفضلين. فباستثناء التزام الصحراء الغربية أو القضية الفلسطينية، ليس هناك تدخلات عميقة في النظام الدولي.

2. المفك الثاني: البنية السديمية للعلاقات الدولية: تبعية التبعية، وسياسات الهمينة للدول الطفيلية.

لفهم مبررات الدولة الطفيلية، وجب هنا تطلبا فهم بنية العلاقات الدولية، اننا تفترض وجودا لنسق السديم[10]، هو (ليس الفوضى و انما الحالة المتهيئة دوما والمحفزة نوعيا على التمركز المتعذرة الوصف او الدراسة، ولعلنا اعتبرناها بانها الفوضى لتأثرنا البالغ بـ Hobbes في تأوليه للحالة الأولية او

الطبيعة للأفراد ما قبل الدولة او العقد الاجتماعي) عبارة عن بنية من التفاعلات المعقدة اللاخطية، أي عبارة عن صراعات وتضامنات، التحامات وانقسامات، التي هي كمدخلات مرتبطة بالقواعد والتنظيمات الرسمية او غير الرسمية التي يقوم الفاعلون المهيمنون بتكوينها (مثلا البنك الدولي او منظمة العفو الدولية) او تهيئتها كتمثل او كمشروع (الدمقرطة او الحوكمة و ما انتجته من العنف التحديثي) او تحديد فعاليتها داخل هاته البنية المعقدة، كنتيجة لسلوك الفاعليين السلطويين انفسهم. بمعنى ان الفعل السلطوي يولد إرتكاسات جزئية (مثلا قضية خاشقجي) المترتبة عن هاته السلوكيات السلطوية الاعتباطية، التي هي ذات تأثير هام في تغيير هاته البنية (لأنها عامل مثير للتغير)[11]. انها تلك البنية اللاتوافقية بين مدخلاتها (سلوك الفاعلين) وما يتوقع كنتائج محتملة (مخرجات)، أي ان هناك تناقضا استراتيجيا بين التكتيكات التي يقوم به الفاعلون وما يتوقعونه لذلك طبيعة السديم تقديرية من طرف الفاعل-المدرك و ليس متوقعة. ان موقع الفاعل –الذي كان هبة الصدف- هو ما يمنح ذلك التأرجح بين منطق الممارسة (طاعة الحدس) حيث تكون الخيرات محدودة وممارسة المنطق (نظرية الفرد الحاسب)، عندما تكون الخيارات متاحة. عودة الى الدولة الطفيلية هي ذلك الفاعل الدولي الذي يقتحم المجال العام الوطني يحوره لصالحه عن طريق استغلال الموارد الوطنية، هاته الكلمة Parasite مشتقة فعلا من الكلمة اليونانية Parasitos التي تعني الفرد الذي يأكل من مائدة احدهم. مثلما هو

الحال بالنسبة للعضية الدخيلة في البيولوجيا حيث تحتل جسما مستضيفا تتحكم بموارده، هذا الفعل التدخلي الاستغلالي، يكون تأثيره بالغ في شكله المورفولوجي والفيزيولوجي مما يجعل ذلك الجسد المستضيف مشوها في تطوره، اكثر من ذلك هذا التدخل يكون مخفيا حيث يعتقد المحلي او المستضيف ان الدخيل جزء منه.

بنية العلاقات الدولية بذلك هي مجموع العلاقات التاريخية المتأرجحة بين النظام او الهيراركية والأناركية المترسبة ضمن نطاق طوبيقا محدد (زمني-مكاني)، تتحرك كنسق ديناميكي حيوي وأي عملية تحليلية يجب ان تتبع الديناميكية نفسها أي يجب رصد حركة التمرحلات التاريخية، بزعم ان التراجع دخل تلك التمرحلات هي نقطة بداية للشكل التأويلي للحدث الجوهري الذي اثر في مورفولوجيا السديم العام. لأنه يحوي تقطعات متمايزة هي إعادة لتكوين طبيعة جديدة للعلاقات الدولية، اكثر اختزالا، انه لا يمكن فهم أي ظاهرة اذا لم تنطلق في تفسيرها للظاهرة بالعودة للممارسات التي انتجت تاريخيا لفهم ما ينتج الممارسات في شكلها الراهن (البحث عن الأسباب).

ان الفاعلية الدولية تحكمها سياسات الدولة[12] –لا اود التفريق هنا بين السياسة الخارجية والداخلية – وراجعة كذلك للعلاقات الاجتماعية الخاضعة للتوارث الذهنوي المحدد لنظام الذاكرة الجمعية للفاعل التي تشكل محور العلاقات بين الفاعلين، فالتاريخ او كما يصف ماركس حكم الموتى وتحكمهم

بالأحياء، يجعل من النخب التي تتحكم بالجسد السياسي تحدد مواقع الأصدقاء والأعداء بناءا على التكوين الذهنوي للطبقة الحاكمة (معاكسة للوضعية الانطولوجية للامة وفق تحديد Carl Schmitt). ثانيا، وهو الحكمنة الذهنوية Governmentality التي تتحكم بها النخب الوطنية عن طريق تسييس اليوديمونيا Politicalization of Eudaimonia من اجل انتاج الرغبة وإنتاج فوبيا[13] الفقدان (خطابات التقشف). القدرة على انتاج هاته التقنيات السلطوية، من تجميع الافراد وخلق نسق انتمائي متغير (البيو –سياسة او السياسة الحيوية)، يضمن فعالية الاستحواذ و شرعنة العلاقة عن طريق خلق الرضى او علاقة شرعنة بين الفاعلين (النخب الوطنية) والمرتكسين (الحشد). ثالثا، طبيعة الريجيم السياسي هي ما تحدد شكل التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي، أريد ان افرق هنا بين النظام السياسي والرجيم السياسي، الأول يحدد على انه النسق الثابت الذي يضم كاف علاقات السلطة داخل بنية المؤسسات الرسمية التي لا يمكن ان تختلف عادة في الأساس بين نظام سياسيين مهما كان نظام الحكم للدولة فيهما، لكن عكس الريجيم السياسي هو الحالة المزمنة للحياة السياسية التي تستحوذ عليها القلة الاوليغارشية وتحاول مهما كلفها ذلك حتى التضحية بأفرادها او مساحاتها المستحوذ عليها من اجل البقاء داخل النظام السياسي. اذن هي ازدواجية ما يتمظهر على انه حالة لنظلم سياسي و ما يتحجب بانه دينامية ايقاعية للبقاء السياسي. اريد ان اعود هنا للمخطط

الذي صاغه Richard W. Carney في تعامله مع الشكل الجديد للسلطوية بانها سلطوية رأسمالية:

الشكل(1): علاقة بين مميزات الريجيم و تدخل الدولة.

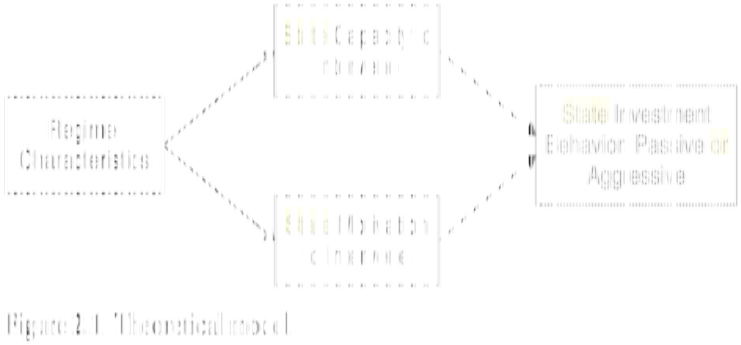

المصدر: المرجع مدون ادناه[14].

بنية العلاقات الدولية، كما تذكر الواقعية البنيوية انه لا وجود لسلطة عليا، لتنزلق كل التحليلات الى محور الأناركية. لكن ينظر الى حالة الغياب السلطوي هاته، على انها مجال حيوي يدعم وجود الدولة، بحيث يجري استعمار هاته الأناركية (سد الفراغ السلطوي) وترتيبه من طرف القوى عن طريق نسج شبكة من العلاقات، تتحول الأناركية الى أجزاء خارج هذا النسيج العلائقي بين الدول داخل رابطة النسق الهيراركي المحدود والمؤقت (عصبة الأمم مثلا او الأمم المتحدة) وتسقط تدريجيا مقولة الاناركية كمقولة تفسيرية. ان العصر الراهن يمتد الى ما قبل سقوط السوفيات، انه يبتدأ من تقسيم برلين، فمقولة

انهيار الاتحاد السوفياتي، هي مقولة مؤدلجة الى حد بعيد من قبل الليبراليين الجدد و هو ما يثبت الدخول التدريجي للولايات المتحدة الامريكية والنظام الدولي الجديد و ترتيبها للسديم العام بالهيمنة عليه عن طريق نسج العلاقات التي هي نوع من الهيراركية التسلطية التي وصفناها بتبعية التبعية. فهي تتجاوز مقولة المركز –التخوم.

التبعية اذن في مفهومها المبسط توصف في ان الفاعل (ب) مثلا يعول على الفاعل (أ) من اجل تقديم السلع و الخدمات فهناك يمكننا القول ان (ب) تابع لـ (أ)[15] و يجب ان نقول كذلك في هاته العلاقة التبعية في ان أي خلل يمس (أ) يمس (ب) بالضرورة فهما في علاقة معقدة و مركبة. بالرجوع الى اقتراب التبعية فهو يطرح موضوعا مهما ممثلا بالاقتصاد الثنائي الحاصل داخل الدولة، الذي يدفع الى درجة متفاوتة لعدم التكامل والانفصام الإنتاجي بين اقتصاد تقليدي قائم على مستوى وطني هش و بين اقتصاد قادم من الخارج و حديث منافس للسوق الداخلية. هذا الامر مهم حتى مع افتراض ان هناك اقتصاديات جنوبية صاعدة فهي تعمل بنفس الاستراتيجية بالبحث عن أسواق جديدة لكسب الثروة أي تخلق أسواق تابعة لها وهذا الأهم لأنه سيشكل محور افتراضنا، فبتبعية الفاعل (ب) الى (أ) سيعمل (ب) من خلال اقتسام الأرباح المحصلة والتكنولوجية الوافد بتقليد الأسواق الخارجية ومنتجاتها وهذا ما يؤدي الى تحول الفاعل (ب) ليس لمنافسة السوق الخارجية التقليدية التي تشكل له اصل أساسي

للتطور بل البحث عن فواعل ناشئة تتميز بعلاقات ريعية وصراعات نخبوية /اجتماعية لجعلها تابعة له أي البحث عن الفاعل (ج) الذي سيكون تابعا لـــ(ب)، ههنا تتمثل هاته التراتبية (تبعية التبعية) في ثلاثة ضمائم مهمة :

أ = الأصل الهيراركي هو قوة اوتاركية متحققة من الاكتفاء وتمكنت من ان تتحول الى المركز الذي ينظم حركة الراتوب Order الهيراركي التنظيمي عن طريق ثلاثة انساق هامة[16] :

1. النسق الاقتصادي عن طريق اقتصاد سوق وطني قوي منافس للأسواق الوطنية الخارجية و مستعمر لها و عن طريق مركزية العملة في المعاملات التجارية و التي هي عبارة عن عملية تراكمية لمجموعة الاحداث العالمية التاريخية و عن طريق الاستحواذ على البنوك و الصناديق الدولية.

2. النسق الثقافي عن طريق نشر الأفكار الديمقراطية المدعمة لسلطة المركز بالعولمة و نشر القيم الكونية الفارضة لنسق الهيمنة على المراكز المتاخمة و المراكز التابعة للتخوم عن طريق البروباغاندا الإعلامية او الاختراق النخبوي او التدعيم الداخلي للانقلاب القاعدي (الثورة).

3. النسق العسكري بتحقيق عملية الانتشار العسكري عن طريق القواعد العسكرية والاساطيل البحرية والعمل الاستخباراتي للاقتراب أكثر من المنافسين المحتملين لقوة المركز.

ب= المراكز المتاخمة وهي مراكز ذات قوة تاريخية تقليدية لها نفوذ واسع داخل النظام الدولي ولها القدرة في فرض النظام على اقليميها او المساهمة في تحقيق التوازن في القوى داخل اقليميها وتحمل أفكار وقيم الأصل الهيراركي ليس بضرورة كظاهر لكن ضمنيا، يمثل لها الأصل الهيراركي حامي إزاء قوى اوتاركية قوية تحددها ويوفر الولاء والدعم للأصل الهيراركي.

ج= العناصر التابعة وهي عبارة عن مجموعة من الدول تثير مجموعة من الاستعدادات لتكون تابعة (قابلية التبعية) اما عن طريق أنظمتها السياسية الهشة والانقسامات الاجتماعية الداخلية او نخبها الكومبرادورية المفعلة لنمط الاستيراد الغربي بأشكاله المختلفة (تطعيم /تهجين كولونيالي). تمثل خاصة في الجانب الاقتصادي كحاويات يجري تفريغ المنتجات الخارجية بداخلها فهي مجالات مستهلكة وليست في مراكز القوة التي تحدثنا عنها وحتى ان كان امتلاكها منظومة عسكرية دفاعية داخلية فهي لا تمتلك انتاج عسكري خاص يمكنها من فرض الفاعلية مما يدفع الفاعلين (ب) الى غزوها اقتصاديا لأنها عموما تمتلك موارد طبيعية ريعية مهمة. مثلا أ= الولايات المتحدة الامريكية / ب= فرنسا/ج=الجزائر.

و هناك قوى خارج النسيج الهيراركي وهي قوى منافسة تقليدية، هناك ما تم تصفيتها (العراق مثلا) و هناك ما يتعامل معها بحذر شديد مع دخولها النسيج، و هي في وضع الكورنتين Quarantine (الحجر الصحي) لان هاته

القوى تعتبر دخيلة على هذا الجسم التنظيمي (غير مرحب بها)، لكن من خلال عامل تقسيم العمل الدولي فان هاته القوى المتنافسة تتخصص في بعض المنتوجات الاقتصادية فلأسعار، الأسواق هي مناطق محددة، ذان محور اتفاق بين القوى المتنافسة. هذا الدخول، عقد أساسا لإحلال نوع من السلام المؤقت داخل السديم العام. هاته القوى التي تسعى الى منافسة الأصل الهيراركي هي في وضع الأوتاركية (الاكتفاء /اللاتبعية) و تسعى الى خلق نظام خاص بها عن طريق إيجاد اتباع لها، ومناضلين كذلك لتوجهاتها (روسيا وتبعية سوريا) لأنه فقط عبر نظام فرض التبعية على الاخر تستطيع هاته الأنظمة الأوتاركية من التحول الى قوى منافسة للأصل الهيراركي (الولايات المتحدة الامريكية) وتحقيق معامل الفوبيا، والتأكيد في الان نفسه على قدرتها التنافسية.

الخاتمة:

لقد كانت تأويلتنا هي كيفية الدراس في السياسات المقارنة للعلاقات الدولية، بتصور ان المجال البين-دولتي هو مجال لصراع القوى و توظيفات المختلفة للعنف الرمز و المادي، الذي يمنحه السياق معنى عاما. هي عدم قدرته على بناء نظرة متفردة للتعامل مع الاخر، وهكذا فنحن لا نحيد عن خصوصية النخب الحاكمة التي تميزت بتحالفها مع الكولون التقليدي لتحقيق الربح الهامشي، هاته النخب كما وصفها C. Wright Mills بأنها برجوازيات صغيرة *Lumpenbourgeoisie*، تعتمد فيها على علاقاتها الهاشية

والمنتقلبة مع ما نصفه ببياعات القلة Oligopoly (المحاولات المتعاظمة للاستحواذ على المورد) للطرف الصيني او التركي المتغلغل في كافة المجالات بتفويض من برجوازية السوق الوطنية، ولا يمكنه ان يكون منافس بل هو المعوض لانسحاب الفرنسي لبحثه عن مجالات أخرى لتنويع مصادر دخله، من اجل الضغط على النخبوية الجزائرية للاستفادة أكثر من الامتيازات الاقتصادية.

لاشك ان النشاط الاقتصادي يبدوا قاتما لعدم وجود إرادة واحدة متماثلة، مخطط لها فعلا او على الأقل ذات المستويات التقويمية، ليس صحيحا أيضا، ان نطاق الاستفادة داخل هاته العلاقة يتضمن عوائد متساوية يجري تقاسمها وتوزيعها داخل الدولة، فالأزمة هي ان الزمرة تتمكن من التمركز اكثر عن طريق الموارد الخارجية. يتحول الهبة الاقتصادية للاخر، كسبب من أسباب التراجع السياسي في الجزائر فالشرعية الفعلية او التمركز النخبوي يجري اكتسابه من الخارج.اريد ان اركز على ان أولوية السياسي هي امر محتوم، لان المجال السياسي هو نقطة الانطلاقة بالنسبة للمجالات الأخرى التي تتداخل مع السياسي باعتباره صانع القرار. لم ارد من خلال هذا ان اتطرق الى الانتقال السياسي الراهن (قوة المسرحة السياسية أو دراماتيكية السياسي) لأنه أشعرنا بالعار كما يصف Marx الثورة الألمانية، ان ذلك لا يمثل تغيرا فعليا بل هو مشهد مؤقت، لا يمكننا ان نعول عليه في تحليلنا السياسي، و كما نفترض انه فقط إعادة تشغيل للآلة الدولتية من خلال إعادة بروز لأسياد جدد ولعبة تفاعلات

جديدة فاعلها ليس جزئا من السياسي لكنه يتعال فوق السياسي. يجب ان يكتسب عبرها الاكاديميون وعيا جمعيا يؤدي بهم لتصورات ناقدة للمفاهيم التي نتعامل معها خاصة اصطلاح البروليتارية التي يمكن ان تتشكل داخل الجامعة نفسها، وكذلك، للحالة التي تمر بها تشكلات الدولة وانتقالات المجتمع التي غيرته الى مراحل متقدمة، حيث نشطت الهوة بين الدولة والمجتمع، هنا سيثار سؤال هام مع من تتحالف مستقبلا هاته الانتلجنسيا المكونة في الجامعة؟.

قائمة المراجع:

[1] التاريخ الاخر او التاريخ الفعلي، يرى Yaacov Vertzberger ان التاريخ " لا يحوي حقيقة متوارثة بحيث تكون بحاجة الى ان تظهر للباحثين ، لأنها تحوي اوجها متعددة عندما نوليها عناية من خلال التطبيق العلمي للمنهج"، لذلك اقترابنا المقترح يحاول ان يعيد اكتشاف أوجه الحقيقة التي ترسبت عبر التمرحلات التاريخية، لتكون مستوى فهم لمصادر (أصول) الظاهرة الراهنة ، فالتاريخ لا يمكن ان يتلاعب به كما يقترح بتجريب الواقع، لأنه لا يعكس وجهة نظر مهيمنة بل هي وجهات نظر يمكننا ان نقرن بينها و نفككها للاستمكان من الفهم للمزيد راجع:

Yaacov Y. I. Vertzberger, “Foreign Policy Decisionmakers as Practical-Intuitive Historians: Applied History and Its Shortcomings,” International Studies Quarterly, Vol. 30, No. 2 (Jun, 1986), 223-247.

[2] للمزيد راجع:

المهدي عامل، *في تمرحل التاريخ*،ط1، دار الفارابي، بيروت،2013.

[3]وفق Karl Marx و Friedrich Engels كانت الكولونيالية شرطا تاريخيا للتحديث، في انها ذات مهمة مزدوجة، أولا في هدم نمط الإنتاج الأسيوي او الاستبداد الأسيوي، وثانيا مرتبط بالتأسيس المادي للمجتمع الغربي في اسيا الذي سيعجل وتيرة تحديث هاته المجتمعات المتخلفة. الامر لا يتعلق فقط بأسيا بل هو تعيين معمم على باقي الفضائات التي كانت تتكبد البؤس الكولونيالي، و لو ان Thomas Meizenhelder يرى بان افريقيا كانت حالة

استثناء بالنسبة للنمط الاسيوي، فحسب أطروحة Morgan للإنسان البدائي و ارتقائه (عبودية-بربرية-حضارة)، امكن ذلك من تحفيز الانتقال الداخلي و المستقل للملكية القبيلية الى الملكية الخاصة. لكن كانت هناك طفرة نوعا ما اضطرت Karl Marx بعد 1860 للعدول عن هاته الافتراضة، تحديدا بعد النقاش المثار حول المسالتين الايرلندية والبولندية، عدل بذلك الافتراض السابق، بقول ان افول النظام الاستبدادي الشرقي لا يعني بالضرورة تجذر او عادة توليد المادية الغربية في تلك المجتمعات الما قبل الرأسمالية بل يمكن ان هاته التجمعات ما قبل الرأسمالية تقاوم و بشدة عملية الانتقال تلك، صحيح لأنه حسب المنظور المحلي للتهجين الكولونيالي، ادى بتراجع التطوري التاريخي المفترض بانها تستقل نسبيا جوانيا به وفيه (مثل الحالة البولندية)، لكن هل معنى التحديث هو التحضر؟ ام هو التغريب و الالحاق؟، يجب ان نفصل بين الأدوات المنهجية الماركسية والاجتهاد الإسقاطي على الواقع المحلي للإنسان الشرقي والعربي، لان ادوارد سعيد ببالغ الارتياب يرى بان Karl Marx لم يحد تماما عن التصور الاستشراقي لدى Hegel ، خاصة عندما تستعمل عبارات من قبيل " امة بدون تاريخ" للمزيد راجع:

J. Larrain, “Classical Political Economist and Marx on Colonialism and ‘backward’ Nations”, *in Karl Marx's Social and Political Thought*, edited by Bob Jessop, Russell Wheatley, 176-177.

Thomas Meizenhelder, “ Marx, Engels, and Africa”, Science & Society, Vol. 59, No. 2 (Summer, 1995), 197-205.

[4] Pierre Bourdieu, “ Révolution dans la révolution “, Esprit, Nouvelle série, No. 291 (1) (JANVIER 1961), pp. 27-40.

[5] Gayatri Chakravorty Spivak, *A Critique of Postcolonial Reason: Toward a History of the Vanishing Present*, Harvard University Press, London, 1999, 84-85.

[6] لم يكن الامر متعلقا فقط بصيغة مهدي عامل لأنها خصوصا تمحورت حول المحددات الطائفية للبنية الاجتماعية التي تفردت بها مجتمعات المشرق العربي، التي كان الإنتاج او علاقات الإنتاج الكولونيالية المحدد لها، لكن الافتراض يشغل مساحة أوسع بمفهمة Jairus Banaji لأشكال الإنتاج الكولونيالي المختلفة، و لا يقف عند ذلك الحد الذي يوضح فيه كيفيات الإنتاج الذي تتخلله رؤوس الأموال الخارجية، فهو ينتقد وبشدة التقسيم الذي احتوي من قبل النيو-ماركسيين لقراءتهم المتعذرة لنص ماركس، لانهم اخلطوا بين، أولا انخراط

مساحة معطاة في السوق العالمية المسيطر عليها من قبل الرأسمالي، و ثانيا التثبيت المحلي لنمط الإنتاج الرأسمالي، عطفا، فانه يدعوا لقراءة متأنية ومستجدة للموروث الماركسي، يرى ان مرحلة الإنتاج الكولونيالي كلحظة نوعية في الإنتاج الرأسمالي اختصت بها عوالم الجنوب ، لأن البرجوازية الاوروبية إعادة اكتساب قواعده التعزيزية من خلال نشاطه التوسعي سوآءا عبر الكولونياليات البيضاء (كندا، الولايات المتحدة الامريكية) أو فيما بعد عبر استراتيجيات مختلفة للكولونياليات المنتشرة حول العالم، فهو في ذلك يقتبس عبارة لينين فحسب رايه تدعمت عبر الانتشار اللامحدود Unlimited Expansion الذي هو وفق ثلاثة ميكانزيمات قاعدية للتجميع، 1- السلب الكولونيالي، 2- الإقراض الدولي، 3-الاستغلال المفرط، للمزيد راجع:

Jairus Banaji, " For a Theory of Colonial Modes of Production", Economic and Political Weekly, Vol. 7, No. 52 (Dec. 23, 1972), pp. 2498-2502.

[7] وصفنا الدولة بالآلة لأنها فعلا تعبر عن استعارة، مفادها ان الدولة تحولت الى جهاز يدار من قبل الحزب او الجيش، و لعلنا نقتبس عبارة الحزب يقود و الدولة تدير، للمزيد حول الارتجاجات التي كانت تبرز بكتابات الماركسيين و الشيوعيين عموما حول معضلة رأسمالية الدولة راجع:

جيرار بن سوسان، جورج لابيكا، معجم الماركسية النقدي، ترجمة منجي مقدم و اخرون، دار الفارابي، بيروت، 2003، 714-720.

[8] للمزيد راجع مقال James Petras حول رأسمالية الدولة المشكلة في العالم الثالث و هو يردفها بحالة الجزائر خصيصا:

James Petras, "State Capitalism and the Third World", Development and Change, 8 (1977),1-17.

[9] نعني بها State Apparatus، تتألف حسب Louis Althusser من الاجهزة القمعية Repressive State Apparatuses الذي تسيطر عليه الدولة (الجيش، الشرطة)، والأجهزة الأيديولوجية Ideological State Apparatuses التي تقع خارج سيطرة الدولة لكن تأثر فيه مباشرة (التعليم، المسجد، العائلة)، يمكننا ان نلحظ ذلك في الانقسام بين خطين في الحالة الجزائرية داخل الاجهزة القمعية نفسها مكان يظهر وبصورة جلية على مستوى الأجهزة الأيديولوجية، تمكننا برغم من الضبابية التي تكتنف سير السياسات داخل تلك العلبة السوداء، من فهم الصراع الذي كان داخل الاجهزة القمعية، بفضل اصبحنا الان نفرق بين قوة الدولة و أجهزة الدولة، انه برغم من تهاوي قوة الدولة او النخب التي تمتلك

تلك القوة لا يعني بضرورة انتفاء أجهزة الدولة بل هي باقية، و لا يعني تملك القوة السيطرة على أجهزة الدولة، للمزيد راجع:

Louis Althusser, *On the Reproduction of Capitalism : Ideology and Ideological State Apparatuses*, Trans: G.M. Goshgarian, Verso, London, 2014, 244-235.

[10] Suay Nilhan Açıkalın and Cemal Alpgiray Bölücek, "Understanding of Arab Spring with Chaos: Theory – Uprising or Revolution", In *Chaos Theory in Politics*, Santo Banerjee and Sefika Sule Erçetin and Ali Tekin Ed, Springer Dordrecht Heidelberg, New York, 32-34.

[11] ان نظرية السديم قلبت تصور البيئة الدولية رأسا على عقب و هذا لأنها اعتبرت نظاما معقدا، انه تلك الدينامية اللامستقرة، اللاخطية، و الغير متوازنة، بحيث ان مدخلات النظام تلك لا تتوافق بضرورة مع مخرجاته، لان الامر يتعلق بالحساسية الخاضعة لشرك الجواني بحيث ان أي خلل او فعل من قبل الفاعل مهما كان حجمه سيؤثر على النظام، Lorenz يستعير عبارة تأثير الفراشة، فيذكر ان حركة اجنحة الفراشة في بكين يمكنها ان تتسبب في إعصار في أمريكا الجنوبية، ما سينعكس على توقعاتنا او استشرافنا بما تكون عليه تلك الاحداث المستقبلية، انه يرفض ان تكون هناك تناغمات نسقية او تراتبية هيراركية للمزيد راجع:

Orguzhan karadeniz and Melike Faiz, "The Comparison of the Chaotic cases which social studies teacher candidates study in turkey and united states of America about Social Phenomena", In *Chaos and Complexity Theory in World Politics*, Sefika Sule Ercetin and Santo Banerjee Ed, IGI Global, Pennsylvania, 2014, 219.

Catharine A. MacKinnon, Butterfly Politics, The Belknap Press of Harvard University Press:London, 2017, p 01.

[12] ينتقد Dylan Kissane الفهم الواقعي للعلاقات الدولية فيرى ان هناك فواعل غير الدول قادرة على التغيير لذلك يتبني نظرية الكاوس هاته، و لم ارد ان أتموقع هنا ما اردت تبيانه ان العلاقات الدولية ذات بنية معقد صعبة التفسير فهي مفتوحة على كل تأويل تزامني و الفترة

الراهنة أي نسبية التفسير، الواقعية كذلك لديها بوادر المركزة الامريكية، للأسف لم أتمكن من الوصول للكتاب لكن هنا تقديم للكتاب راجع:

Dylan Kissane, Beyond Anarchy: The Complex and Chaotic Dynamics of International Politics , by Tom Hashimoto, Political Studies Review, 11 (2), 236.

[13]ان الامر لا يتعلق بالفقدان مثل ما يتصوره فرويد، بل منذ تعرفنا على ان الامر يتمحور حول الإنتاج أي انتاج الرغبة Desiring-Production ، او قل حتى انتاج الفقدان، ان الرأسمالية متلازمة بفك التشفير Decoding و إعادة التشفير كما يصف Desiring-Production ، في نقدهما للنظام الرأسمالي او بنية المجتمع الراهن، يلاحظان ان شكل الرأسمالية ما يسميانه رغبوية-الإنتاج لإنتاج الرغبة او رغبة الالة المنقطعة عن الواقع هي الشكل الشزوفريني للواقع بين رغبوية-الإنتاج واجتماعية-الإنتاج. كتأويل بالنسبة لموضعنا يهدف هذا النمط الى خلق الحاجة بإنتاج الرغبة المستحيلة الاشباع او قلق-ذاتي من عدمية الاشباع ، و خاصة عندما ترتبط الرغبة المنتجة بالفوبيا من الاخر، عندما يتم تمثيله على انه المنافس على تلك الموارد المستهدف للإشباع:

Gilles Deleuze and Félix Guattari, *Anti-Oedipus: Capitalism and Schizophrenia*, Trans : Robert Hurley & Helen Lane and Brian Massumi, Continuum, London, 2004, p38

[14]هناك استراتيجيتين لتدخل الدولة، أولا عن طريق فعالية الحصص، او عن طريق تكتيك تعاظم الحصص، للمزيد راجع:

Richard W. Carney, Authoritarian Capitalism Sovereign Wealth Funds and State-Owned Enterprises in East Asia and Beyond, Cambridge University Press, Cambridge, 2018, 25-26.

[15]غراهم و جيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية ، ترجمة: مركز الخليج للابحاث،ط1، مركز الخليج للأبحاث،الامارات،2004، 167.

[16]يحددها Hans J. Morgenthau بميتودية الامبريالية:

Hans J. Morgenthau, *Politics among the nations: The Struggle for power and peace*, Alfred A. knopf, New York, 1948, 38-42.